



## موجز الظرفية - يناير 2013 -

يقدم هذا البلاغ حالة الظرفية الاقتصادية خلال الفصل الرابع 2012 والتوقعات الخاصة بالفصل الأول 2013. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المنذوبية السامية للتخطيط ستقدم الأسبوع المقبل، خلال مؤتمر صحفي، الميزانية الاقتصادية التوقعية التي ستعطي نتائج الوضع الاقتصادي خلال سنة 2012 والتوقعات الخاصة بسنة 2013.

\*\*\*\*\*

يرتقب أن يعرف النمو الاقتصادي بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليستقر في حدود 2,8%، في الفصل الرابع 2012، حسب التغير السنوي، عوض 4,9%، السنة التي قبلها. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بنسبة 9,2%، فيما ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الايجابي، لتشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث ستحقق زيادة تقدر ب 4,8%. أما خلال الفصل الأول 2013، فسيستفيد الاقتصاد الوطني من التحسن المنتظر في الأنشطة الفلاحية وكذلك من استمرار التطور الايجابي للقطاعات غير الفلاحية ليحقق زيادة قدرها 4,5%، حسب التغير السنوي.

### انتعاش طفيف للاقتصاد العالمي بداية سنة 2013

تشير معظم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمناخ الدولي إلى استمرار ضعف النمو الاقتصادي في معظم البلدان، خلال الفصل الرابع 2012، فيما سيستمر اقتصاد الدول الناشئة في تراجع وتيرة نموه. وفي بداية سنة 2013، يتوقع أن يشهد اقتصاد الدول المتقدمة بعض التحسن مقارنة مع نهاية السنة الفارطة، ليحقق ارتفاعا بحوالي 0,2% في الفصل الأول و 0,3% في الفصل الثاني. وسيعرف اقتصاد منطقة الأورو بعض الاستقرار، مستفيدا من انتعاش طفيف للطلب الخارجي، فيما سيشهد الطلب الداخلي بعض التحسن بفضل نقص الضغوطات المالية. أما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فسيواصل نموه (4,0% و 5,0% خلال الفصلين الأول والثاني)، وذلك رغم ارتفاع الضرائب وانخفاض النفقات العمومية المقررة في بداية هذه السنة. ومن جهته، سيشهد اقتصاد الدول الناشئة، وخاصة الصين، بعض التسارع في وتيرة نموه، بفضل ليونة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها فيما قبل.

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمنذوبية السامية للتخطيط ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

وبالرغم من الانتعاش المنتظر في الاقتصاد العالمي، بداية هذه السنة، ينتظر أن يعرف معدل التضخم في البلدان النامية بعض التباطؤ، موازاة مع استقرار أسعار الطاقة و أسعار المواد الغذائية. وينتظر استقرار أسعار النفط في حدود 105 دولار للبرميل، خلال الفصل الأول 2013، بعدما بلغت 112 دولار للبرميل، في شهر أكتوبر و 109 دولار للبرميل، في شهر دجنبر 2012.

## تحسن طفيف في وتيرة الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

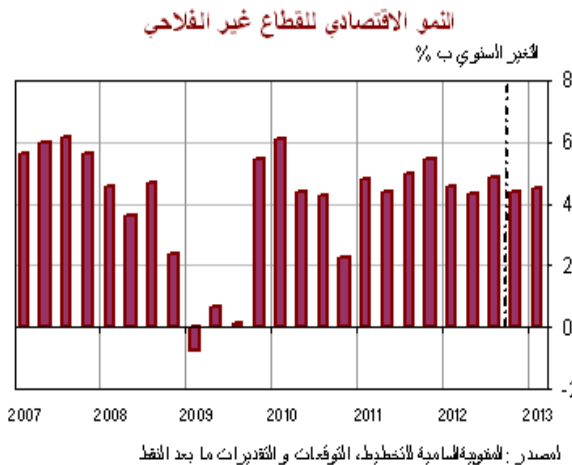


سيعرف الطلب الخارجي الموجه للمغرب بعض التحسن خلال الفصلين الأول والثاني 2013، تزامنا مع انتعاش واردات الشركاء الرئيسيين. إلا أن وتيرة نموه ستظل متواضعة نسبيا، حيث لن تتجاوز 1% حسب التغير الفصلي. ويجب الإشارة إلى أن هذا التحسن يأتي بعد فصلين متتاليين من الانخفاض للطلب الخارجي، عقب التباطؤ الذي شهدته التجارة العالمية، خلال النصف الثاني لسنة 2012.

أما فيما يخص الصادرات الوطنية من السلع والمصححة من الآثار الموسمية، فقد حققت ارتفاعا قدره 4,9%، خلال الفصل الرابع 2012، حسب التغير الفصلي، مستفيدة من تحسن أسعار التصدير. وقد ساهمت في هذا النمو كل من صادرات مواد التجهيز، وخاصة الأسلاك الكهربائية، وكذلك مواد الاستهلاك، وخاصة الألبسة الجاهزة. أما صادرات المواد الأخرى، فقد عرفت بعض التقلص، بسبب تراجع صادرات المركبات الالكترونية ومشتقات الفوسفات، متأثرة بضعف الطلب الخارجي الموجه لهما. وبالمقابل، واصلت الواردات ارتفاعها بـ 8,2% حسب التغير الفصلي. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع واردات المواد الطاقية التي ساهمت بنسبة 50% في هذا النمو. أما ارتفاع الواردات غير الطاقية بـ 4,9%، في نفس الفترة، فيرجع إلى زيادة واردات المواد الغذائية، خاصة القمح والسكر، وكذلك المواد النصف مصنعة كالورق ومواد التجهيز.

وبالنسبة لمجموع سنة 2012، ارتفعت الواردات بحددة أكثر من الصادرات، محققة نموا قدره 6,4% مقابل 4,7%، على التوالي. وقد ساهمت هذه الوضعية في تقلص نسبة التغطية بـ 0,7 نقطة، لتستقر في 48,2% وكذلك في تدهور العجز التجاري بـ 7,9%. و تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع يبقى ضعيفا مقارنة مع السنة التي قبله.

## استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في الفصل الرابع 2012



باعتبار مؤشرات الظرفية المتوفرة إلى حدود شهر دجنبر 2012، ينتظر أن يشهد الناتج الداخلي الإجمالي، في الفصل الرابع، نموا قدره 2,8%، عوض 4,9% السنة الفارطة. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بـ 9,2%، فيما ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الايجابي محققة ارتفاعا يناهز 4,8%. وسيساهم القطاع الثانوي بـ 0,4 نقطة في هذا النمو مقابل 3,2 نقطة للقطاع الثالثي.

## تحسن مرتقب في الأنشطة الفلاحية خلال الموسم الحالي

ستعرف الأنشطة الفلاحية بعض الديناميكية خلال سنة 2013، بعدما تقلصت ب 8,1% خلال الموسم الفارط. ويرتقب أن تحقق معظم المنتوجات تطورا ايجابيا، وخاصة في حالة ملائمة التساقطات المطرية لفصل الشتاء. وتجدر الإشارة إلى أن انطلاقة الموسم الفلاحي الحالي مرت في ظروف جيدة، بالنظر إلى تحسن نسبة التساقطات ب 38% أواخر شهر دجنبر 2012، وكذلك الاحتياطات المتخذة من طرف السلطات العمومية لضمان تزويد الأسواق بالأسمدة. وسيعرف إنتاج الحبوب والخضروات بعض الانتعاش، بعد سنة 2012 تميزت بقلّة الأمطار خلال فصل الشتاء. كما سيتحسن إنتاج الزيوت والفواكه بفضل ارتفاع نسبة ملء السود. فيما سيتراجع محصول المنتوجات المصدرة مقارنة مع الموسم الفارط، حيث ستتأثر المبيعات من ارتفاع الحرارة التي شهدتها خلال فصلي الصيف والخريف لسنة 2012، كما يشير إلى ذلك انخفاض الصادرات من الحوامض والبواكير، نهاية شهر نونبر ب 23,8% و 23,4%، على التوالي.

و باعتماد إنتاج يصل إلى 70 مليون قنطار من الحبوب الرئيسية الثلاث، ينتظر أن تتحسن القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5,9%، خلال الفصل الأول 2013. إلا أنه في حالة عودة الجفاف خلال فترة نمو النباتات، فيحتمل أن يتراجع محصول الحبوب والخضروات وكذلك إنتاج المواشي للسنة الثانية على التوالي.

## تباطؤ إنتاج الطاقة والبناء

عرف قطاع الطاقة بعض التباطؤ في وتيرة نموه، خلال الفصل الرابع 2012، ليحقق نموا قدره 1,8%، بعد زيادة 10,2% في الفصل الذي قبله، حسب التغير الفصلي. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع الطلب الموجه للقطاع من طرف صناعات الألبسة و قطاع البناء. وعلى العموم، تعد توقعات المهنيين لقطاع الطاقة متفائلة نسبيا، حيث تشير إلى أن مستوى الإنتاج يبقى أعلى من المتوسط.

وخلال الفصل الأول 2013، سيستفيد القطاع من الظرفية المناخية الملائمة ومن تحسن الطاقة الإنتاجية للكهرباء، في إطار برنامج 2013-2015 الذي يتوقع انطلاقة وحدات حرارية جديدة لإنتاج الطاقة. كما سيعرف الطلب الخاص بإنتاج الطاقة ذات الضغط المرتفع بعض التحسن. فيما سترتفع أسعار النفط بوتيرة أقل مقارنة مع 2012، مما سيساهم في دعم قطاع تكرير النفط. وموازا مع هذا التطور، يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للطاقة بنسبة 0,5%، في الفصل الأول 2013، مقارنة مع الفصل الذي قبله.

وفي قطاع البناء و الأشغال العمومية، يرجح أن تظل وتيرة نموه ضعيفة، خلال الفصلين الرابع 2012 والأول 2013. حيث تشير البيانات الأولية إلى تراجع في استعمال مواد البناء، وخاصة مبيعات الاسمنت، التي انخفضت ب 9%، خلال الفصل الرابع، حسب التغير الفصلي، كما تراجع عدد اليد العاملة في القطاع للمرة الثالثة على التوالي (-1,8%، -2,8%، -0,9%). أما القيمة المضافة للبناء فينتظر أن تنخفض ب 0,5% بعد انخفاضها ب 1,7% في الفصل السابق. كما يرتقب أن يعرف القطاع بعض الركود في الفصل الأول 2013، وذلك رغم استمرار الخصائص في السكن وارتفاع القروض الموجهة للأسر.

## نمو متواضع للصناعات وتباطؤ في قطاع المعادن

ينتظر أن ترتفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية، خلال الفصل الرابع 2012، بنسبة 2,3%، حسب التغير السنوي، كما يتوقع أن تتحسن ب 2,6% خلال الفصل الأول 2013. وسيساهم التطور الايجابي للطلب الداخلي في هذا الارتفاع، فيما ستعرف الصادرات بعض النقل متأثرة من تراجع الطلب الخارجي. فباستثناء «الصناعات الأخرى» التي انخفضت ب 3%، في الفصل الرابع، ستعرف معظم القطاعات الصناعية تحولا ايجابيا، حيث ستتحسن الصناعات الغذائية ب 5,6%، كما يتوقع أن ترتفع بنسبة 4,3% في الفصل الأول

2013، مستفيدة من التحسن المرتقب في الإنتاج الفلاحي. أما صناعات النسيج، فيرتقب أن تحقق قيمتها المضافة نموا يقدر ب 1,9% في الفصل الرابع، بعد زيادة 4% في الفصل الذي قبله، حسب التغير السنوي، وأن تتحسن بنسبة 2,1%، في الفصل الأول 2013. ومن جهتها، ستعرف الصناعات الميكانيكية والالكترونية زيادة قدرها 1,8%، حسب التغير السنوي، مدعمة من قبل صناعات السيارات، فيما ستشهد صناعة المركبات الالكترونية بعض الانخفاض بسبب تراجع صادراتها. ويرتقب أن يتواصل هذا التباطؤ خلال الفصل الأول 2013، ليستقر في حدود 2,6%، حسب التغير السنوي.

من جهتها، شهدت أنشطة التعدين في الفصل الرابع 2012، شيئا من التباطؤ في وتيرة نموها، بسبب ضعف الطلب الخارجي. وتشير توقعات المهنيين إلى انخفاض المبيعات للخارج ب 24 نقطة مقارنة مع الفصل الذي قبله. كما ينتظر أن تظل صادرات القطاع، خلال الفصل الأول 2013، دون مستوى المتوسط، حيث سيتأثر من تباطؤ الطلب الخارجي الموجه للأسمدة، تزامنا مع تراجع الاستعمال العالمي للحبوب. هذا التباطؤ سيتواصل إلى حدود شهر فصل الربيع 2013 جراء انخفاض واردات الدول الرئيسية، وخاصة الهند والصين اللذان يتوفران على مخزون وفير من مادة الفوسفات. وموازية مع هذه الظرفية، ينتظر أن تشهد صادرات المغرب من الفوسفات، في الفصل الأول 2013، انخفاضا يقدر ب 3,7%، حسب التغير الفصلي. كما سيساهم تقلص الصادرات من المعادن وخاصة الزنك والنحاس، بسبب تقلص الطلب الأوروبي، في انخفاض القيمة المضافة للمعادن بنسبة 2,4% حسب التغير الفصلي.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فيرتقب أن يشهد، خلال الفصل الرابع 2012، بعض التراجع، مقارنة مع الفصل الذي قبله. حيث انخفضت القيمة المضافة، المصححة من تأثيرات التغيرات الموسمية، بنسبة تقدر ب 0,9% حسب التغير الفصلي. هذا التراجع ميز مجموع المبيتات السياحية والمدخل السياحية، اللذان انخفاضا ب 1,8% و 2,9% على التوالي. وبالنسبة للفصل الأول 2013، يتوقع أن تحقق القيمة المضافة للقطاع زيادة بنسبة 1,5%، حسب التغير الفصلي، موازية مع التحسن المرتقب للمبيتات و عدد الوافدين، وخاصة الأوروبيين الذين يشكلون السوق الرئيسية للمغرب.

### تباطؤ الطلب الداخلي في الفصل الرابع

بعد الديناميكية التي شهدتها خلال سنة 2011، تباطأت وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للأسر بشكل ملحوظ في الفصل الرابع 2012 لتستقر في حدود 2,6%، مقابل 9,7% في العام السابق. وقد تأثر استهلاك الأسر خاصة من انخفاض الإنتاج الوطني الفلاحي وارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 3,2%، وكذلك تراجع المداخيل الخارجية، وخاصة تحويلات المغاربة الفاطنين في الخارج، والتي انخفضت بنسبة 4%، نهاية شهر دجنبر. وفي المقابل، ارتفعت واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 1,1%، في حين تباطأت وتيرة قروض الاستهلاك لتستقر في حدود 10%، نهاية شهر نونبر 2012.

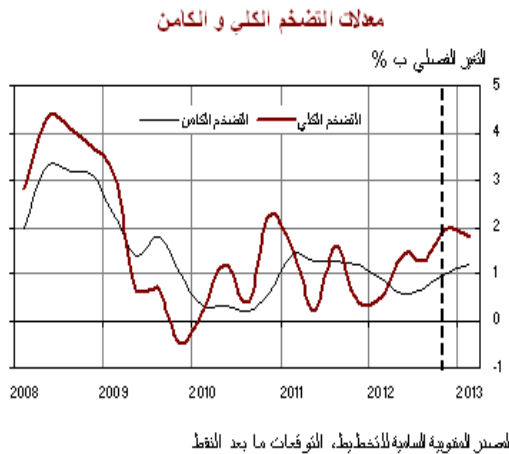
وبالنسبة للفصل الأول 2013، يتوقع أن يشهد الاستهلاك المحلي للأسر بعض التطور في وتيرة نموه ليحقق زيادة تقدر ب 4,1%، على أساس التغير السنوي. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى التحسن المرتقب للأنشطة الفلاحية وكذلك تباطؤ أسعار المواد الغذائية ( +2,4% )، مقارنة مع الفصل الذي قبله.

أما فيما يخص تكوين رأس المال، فقد عرف بعض التراجع في وتيرة نموه مقارنة مع سنة 2011، حيث ينتظر أن يحقق زيادة متواضعة تقدر ب 0,6%، عوض 6,8% السنة الفارطة. ويرجع هذا التحول بالأساس إلى تباطؤ الاستثمار في الصناعة وانخفاضه في قطاع البناء. وقد شهدت الواردات من المواد الخام انخفاضا قدره 1,6%، نهاية شهر نونبر، كما تراجع قروض التجهيز ب 0,8%. في المقابل، حافظت الواردات من مواد التجهيز على تطورها لتحقق زيادة قدرها 9,5%، خلال نفس الفترة.

وفي قطاع البناء، عرف الاستثمار، خلال الفصل الرابع، بعض التقلص من فصل للآخر، كما تابعت أورايش البناء تراجعها منذ الفصل الثالث 2012، حيث انخفضت مبيعات الاسمنت ب 13,4٪، حسب التغير السنوي. أما مجموع القروض الموجهة لقطاع البناء فقد شهدت ارتفاعا قدره 5,5٪، أواخر شهر نونبر، مقابل 10,1٪ السنة التي قبلها. ويتوقع أن يستمر تكوين رأس المال في تباطئه، خلال الفصل الأول 2013، مع انتعاش طفيف في الاستثمار الخاص بقطاع الصناعة، فيما ستضل الطرفية غير ملائمة لقطاع البناء. وعموما، فإن نمو تكوين رأس المال سيستقر في حدود 0,9٪، على أساس التغير سنوي.

## استمرار ارتفاع أسعار الاستهلاك

واصلت أسعار الاستهلاك اتجاهها التصاعدي، خلال الفصل الرابع 2012، لترتفع بنسبة 0,7٪، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية، بعد زيادة قدرها 0,6٪ في الفصل الثالث. وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 0,9٪. حيث ساهم انخفاض درجات الحرارة في تعزيز الضغوطات التضخمية على أسعار المواد الفلاحية الطرية، وخاصة الخضر والفواكه. أما أسعار المواد غير الغذائية، فقد ارتفعت ب 0,4٪، عوض 0,7٪ في الفصل الذي قبله، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية. وفي نفس السياق، عرف معدل التضخم الكامن زيادة بنسبة 0,6٪، حسب التغير الفصلي. أما خلال الفصل الأول 2013، فينتظر أن يتباطأ نمو أسعار الاستهلاك (0,3٪) بفضل التراجع المرتقب لأسعار المواد الغذائية.



## ارتفاع معدلات الفائدة

بالرغم من ليونة السياسة النقدية من خلال خفض معدل الفائدة التوجيهي بمقدار 25 نقطة أساس في نهاية الفصل الأول 2012، وكذلك خفض نسبة الاحتياطي الضروري بنقطتين ليستقر في حدود 4٪، ابتداء من أواخر الفصل الثالث، واصلت معدلات الفائدة ارتفاعها خلال الفصل الرابع 2012. ويرجع هذا التطور إلى زيادة حاجيات السوق من السيولة. حيث لم يؤثر القرض الدولي الذي حصلت عليه الخزينة العامة، أواخر الفصل الرابع، على أسعار الفائدة المتوسطة. وقد تأثر نمو الكتلة النقدية من تباطؤ الاقتصاد الوطني والتراجع الحاد من مداخل العملة الصعبة، حيث شهدت تراجعا ملحوظا خلال النصف الثاني 2012. هذا التراجع قدر ب 0,5٪ خلال الفصل الرابع، حسب التغير الفصلي. أما التوقعات الخاصة بالفصل الأول 2013، فتشير إلى تحسن في نمو الكتلة النقدية، حيث يرتقب أن ترتفع ب 0,3٪، مقارنة مع الفصل الذي قبله.

## استمرار تراجع سوق الأسهم

شهدت سوق الأسهم الوطنية بعض الصعوبات خلال سنة 2012، حيث واصلت معظم المؤشرات تراجعها في الفصل الرابع. وقد تأثرت أغلب القطاعات الاقتصادية المدرجة في البورصة من تداعيات الظرفية العالمية غير الملائمة وحالة الانتظار وعدم الثقة السائدة بين المستثمرين. كما تأثرت السوق من تراجع نتائج النصف سنوية لبعض الشركات المدرجة، وتتوقع كذلك انخفاضا لأرباحها لمجموع السنة. وعلى العموم، بلغ انخفاض كل من مؤشري MASI و MADEX، خلال الفصل الرابع، 1,2٪ و 1,5٪، على التوالي حسب التغير الفصلي، لتصل نسبة التراجع لمجموع السنة إلى 15,1٪ و 15,5٪، على التوالي. وقد رافق هذا الانخفاض تقلص في حجم المعاملات بنسبة 16,9٪، خلال الفترة نفسها.